

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



جمهوريّة مصر العربيّة
رئيّسُ الجمهوريّة

الجريدة الرسمية

الثمن ٤٠ قرشاً

السنة الرابعة والثلاثون - العدد ٢٦ في ١٥ ذي الحجة سنة ١٤١١
(٢٧ يونيو سنة ١٩٩١)

محتويات العدد

قانونان

رقم المصنف

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام القانون
رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشان منشآت قطاع الكهرباء ١٢٨٣

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩١ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ بشأن الأراضي الصحراوية ١٢٨٦

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

قانون رقم ٢٠٤ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤
بشأن منشآت قطاع الكهرباء

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يستبدل بنصوص البندين ٥ ، ٦ من المادة (١) والفقرة الرابعة من المادة ٣
والبند (ب) من المادة ٦ والمادتين ٨ ، ٢٢ من القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن
منشآت قطاع الكهرباء ، النصوص الآتية :

(مادة ١) :

- ٥ — «الخطوط المواتية والكابلات الأرضية والبحرية ذات الجهد المتوسط
٣,٣،٦،٦،١١،٢٢ كيلوفولت» .
- ٦ — «مراكز توزيع شبكات الجهد المتوسطة ٣,٣،٦،٦،١١،٢٢ كيلوفولت» .

مادة ٣ (الفقرة الرابعة) :

ويحظر على مالك العقار أو حائزه الذي تمر فوقه أو بالقرب منه أسلاك الخطوط
الكهربائية ذات الفانقة أو العالية أو المتوسطة أن يقيم مبانٍ على الجانبيين
إذا كان العقار أرضاً فضاءً ، أو أن يرتفع بالمباني إذا كان العقار مبنياً أو أن يزرع
أشجاراً خشبية إذا كان العقار أرضاً زراعية ، وذلك دون مراعاة المسافات المنصوص
عليها في المادة (٦) من هذا القانون» .

(مادة ٦) :

(ب) " ثلاثة عشر متار في حالة الخاطوط الهوائية للجهود العالمية وخمسة متار للجهود المتوسطة " .

(مادة ٨) :

" يتولى تقدير التعويض المستحق لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص برئاسة ممثل لقطاع الكهرباء بالمحافظة بختاره وزير الكهرباء والطاقة وعضوية ممثل عن كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي والهيئة المصرية العامة للساحة والمحافظة والمجلس الشعبي المحلي بها " .

وللجنة أن تدعو من ترى من ذوى الخبرة لحضور اجتماعاتها دون أن يكون له صوت معدود .

وتدعو اللجنة المالك وأصحاب الحقوق للحضور للاتفاق على قيمة التعويض خلال شهر على الأكثـر من تاريخ تقديم طلب التعويض وذلك بكتاب موصى عليه مصـحـوب بـلـمـ الـوـصـولـ .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحـاً إـلا بـخـضـورـ رـئـيـسـهاـ وـعـضـوـينـ عـلـىـالأـقـلـ مـنـ أـعـضـائـهـ،ـ ويـصـدرـ قـرـارـ لـجـنـةـ خـلـالـ شـهـرـ مـنـ تـارـيخـ اـولـ جـلـسـةـ بـأـغـلـبـيـةـ أـصـوـاتـ الـحـاضـرـينـ وـعـنـدـ التـساـوـيـ يـرجـعـ رـأـيـ الـحـاجـبـ الـذـيـ مـنـهـ الرـئـيسـ .

مادة ٢٢ — إذا ترتب على مخالفة الحظر المنصوص عليه في المادة (٣) خطأ داهم يصدر المحافظ المختص قراراً مسبباً بإزالة المخالفة بالطريق الإداري على نفقة المخالف وذلك بعد ثبوـبـ وـقـوعـهـ وـأـنـهـ ظـاجـمـ عـنـهـ بـعـرـفـةـ الـلـجـنـةـ المشـكـلـةـ لهذا الغـرضـ فـكـلـ مـحـافـظـةـ عـلـىـ الـوـجـهـ الـمـبـيـنـ فـيـ الـلـائـحةـ التـنـفيـذـيـةـ .

(المادة الثانية)

تضاد إلى القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه مادة جديدة برقم ٢٤ مكررا
نصها الآتي :

مادة ٤ مكررا : ”مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات
أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ثلاثة آلاف
جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف الحظر المنصوص عليه في الفقرة الرابعة
من المادة (٣) من هذا القانون ، ويتبع في هذه الحالة الحكم بازالة المنشآت المقاومة
بالمخالفة لهذا الحظر على نفقة المخالف“ .

(المادة الثالثة)

يصدر وزير الكهرباء والطاقة بعد الاتفاق مع الوزيرختص بالإدارة المحلية ،
اللائحة التنفيذية لهذا القانون ، وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل به .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الواافق ١٩ يونيو سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

قانون رقم ٢٠٥ لسنة ١٩٩١

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١
بشأن الأراضي الصحراوية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يسأبدل بنص الفقرة الثانية من المادة ١١ من القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١
بشأن الأراضي الصحراوية ، النص الآتي :

”وفي جميع الأحوال يجب ألا تقل ملكية المصريين عن ٥١٪ من رأس مال
الشركة وألا تزيد ملكية الفرد على ٢٠٪ من رأس مالها ، ولا يجوز أن تؤول أراضي
الجمعيات التعاونية والشركات عند انقضائها إلى غير المصريين“ .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صلف برئاسة الجمهورية في ٧ ذي الحجة سنة ١٤١١ هـ
(الموافق ١٩ يونيو سنة ١٩٩١ م) .

حسني مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٠

بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع
في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة
في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩

رئيس الجمهورية :

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

قرد :

(مادة وحيدة)

ووفق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات
والمؤثرات العقلية والتي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة في فيينا بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩
وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ؟

صدر برئاسة الجمهورية في ٦ جمادى الآخرة سنة ١٤١١ هـ (٢٣ ديسمبر
سنة ١٩٩١ م) .

حسنى مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجاسته المعقودة في ٢٥ رجب سنة ١٤١١ هـ
الموافق ١٠ فبراير سنة ١٩٩١ م .

اتفاقية

الأمم المتحدة لاتفاقية الاتجار غير المشروع في المخدرات

والمؤثرات العقلية

التي اعتمدتها المؤتمر في جلسته العامة السادسة المعقدة

في ١٩ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨

إن الأطراف في هذه الاتفاقية :

إذ يساورها بالغ القلق إزاء جسامه وزيادة إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية والطاب عليها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة ، مما يشكل تهديدا خطيرا للصحة البشر ورفاههم ويلحق الضرر بالأسس الاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع ،

وإذ يساورها بالغ القلق إزاء تفلل الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية على نحو مطرد في مختلف فئات المجتمع ، خاصة وأن الأطفال يستغلون في كثير من أرجاء العالم باعتبارهم سوقا غير مشروعة للاستهلاك ولأغراض إنتاج المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها والاتجار فيها بصورة غير مشروعة مما يشكل خطرا فادحا إلى حد يفوق التصور ،

وإذ تدرك الروابط بين الاتجار غير المشروع وما يتصل به من الأنشطة الإجرامية الأخرى المنظمة التي تقوض الاقتصاد المشروع وتهدم استقرار الدول وأمنها وسيادتها.

وإذ تسلم بأن الاتجار غير المشروع هو نشاط إجرامي دولي يستلزم اهتماما عاجلا وأولوية عليا ،

وإذا ترغب في القضاء على أسباب مشكلة إساءة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية من جذورها ، وضمنها الطلب غير المشروع على هذه العقاقير الخدرة والمؤثرات العقلية ثم الأرباح المائلة المستمدبة من الاتجار غير المشروع ،

وإذ تضع في اعتبارها ضرورة اتخاذ تدابير رقابية على المواد ، بما في ذلك السلائف والكيماويات والمذيبات التي تستخدم في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية والتي أدت سهولة الحصول عليها إلى إزدياد الصناع السرى لهذه العقاقير الخدرة والمؤثرات العقلية ، وتصنيعها منها على تعزيز التعاون الدولى في مجال منع الاتجار غير المشروع عن طريق البحر ،

وإذ تدرك أن القضاء على الاتجار غير المشروع هو مسؤولية جماعية على هاتق كل الدول ، وأن من الضروري ، لهذه الغاية ، اتخاذ إجراءات منسقة في إطار من التعاون الدولي ،

واعترافاً منها باختصاص الأمم المتحدة في ميدان مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ، ورغبة منها في أن تكون الأجهزة الدولية المعنية بهذه المراقبة داخلة في إطار هذه المنظمة ،

وإذ تعيد تأكيد المبادئ التوجيهية للعاهدات السارية لمراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية ونظام المراقبة الذي تجسده ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تعزيز واستكمال التدابير المنصوص عليها في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وفي تلك الاتفاقية بصيغتها المعبدة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ ، من أجل مقاومة ما للاتجار غير المشروع من جسامه ومدى ونتائج خطيرة ،

وإذا تدرك أيضاً أهمية تقوية وتعزيز الوسائل القانونية الفعالة للتعاون الدولي في المسائل الجنائية لغرض منع الأنشطة الإجرامية - الدولية في الاتجار غير المشروع .

ورغبة منها في عقد اتفاقية دولية شاملة وفعالة وعملية ، ترمي على وجه التحديد إلى مكافحة الاتجار غير المشروع وتأخذ في الاعتبار الجوانب المختلفة للمشكلة ككل ، وخاصة الجوانب التي لم تتطرق إليها العاهدات السارية في مضمون مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية .

تنفق بهذا على ما يلى :

(المادة ١)

تعاريف

تستخدم المصطلحات التالية في كل مواد هذه الاتفاقية ، إلا إذا أشير صراحة إلى خلاف ذلك أو اقتضى السياق خلاف ذلك :

(أ) يقصد بـ «الم الهيئة» الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات التي أنشئت بموجب الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، وذلك الازمة بصحيفتها المولدة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعلى للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .

(ب) يقصد بـ «نبات القنب» أي نبات من جنس القنب .

(ج) يقصد بـ «شجيرة الكوكا» جميع أنواع الشجيرات من جنس إريتروكسيلون .

(د) يقصد بـ «الناقل التجارى» أي شخص أو هيئة عامة أو خاصة أو هيئة أخرى تعمل في مجال نقل الأشخاص أو البضائع أو المواد البريدية ويتناقضى نظير ذلك مقابلة أو أجراة أو يجني منه منفعة أخرى .

(ه) يقصد بـ «اللجنة» لجنة المخدرات التابعة لمجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي .

(و) يقصد بـ «المصادرة» الذي يتسلل التجريد عن الأقتضاء الحرمان الدائم من الأموال بأمر من محكمة أو سلطة مختصة أخرى .

(ز) يقصد بـ «التسليم المراقب» أسلوب السماح للشحنات غير المشروعة من المخدرات أو المؤثرات العقلية أو المواد المدرجة

في الجدول الأول والجدول الثاني المرفقين بهذه الاتفاقية أو المواد التي أحلت محلها ، بمواصلة طريقها إلى خارج إقليم بلد أو أكثر أو عبره أو إلى داخله ، بعلم سلطاته المختصة وتحت مراقبتها ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ من الاتفاقية .

(ح) يقصد بتعبير «اتفاقية سنة ١٩٦١» الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .

(ط) يقصد بتعبير «اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة»—الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة ١٩٧٢ المعدل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .

(ى) يقصد بتعبير «اتفاقية سنة ١٩٧١» اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ .

(ك) يقصد بتعبير «المجلس» مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي .

(ل) يقصد بتعبير «التجميد» أو «التحفظ» الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها أو التصرف فيها أو تحريكها أو وضع اليد أو الحجز عليها بصورة مؤقتة على أساس أمر صادر من محكمة أو سلطة مختصة .

(م) يقصد بتعبير «الاتجار غير المشروع» الجرائم المنصوص عليها في الفقرتين ١ و ٢ من المادة ٣ من هذه الاتفاقية .

(ن) يقصد بـ«المخدر» أية مادة، طبيعية كانت أو اصطناعية، من المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني من الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ ، ومن تلك الاتفاقية بصيغتها المعديل بيروتوكول سنة ١٩٧٢ المعديل للاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ .

(س) يقصد بـ«الخشخاش الأفيون» أية شجيرة من فصيلة الخشخاش المنوم .

(ع) يقصد بـ«المتحصلات» أي أموال مستمدّة أو حصل عليها ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، من ارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ .

(ف) يقصد بـ«الأموال» الأصول أيًا كان نوعها ، مادية كانت أو غير مادية ، منقوله أو ثابتة ، ملموسة أو غير ملموسة ، والمستندات القانونية أو الصكوك التي تثبت تملك تلك الأصول أو أي حق متعلق بها .

(ص) يقصد بـ«المؤثرات العقلية» أية مادة ، طبيعية كانت أو اصطناعية ، أو أية منتجات طبيعية مدرجة في الجداول الأول والثاني والثالث والرابع من اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ .

(ق) يقصد بـ«الأمين العام» الأمين العام للأمم المتحدة .

(ر) يقصد بـ«الجدول الأول» و «الجدول الثاني» قائمتا المواد اللتان تحملان هذين الرقمين والمرفقتان بهذه الاتفاقية ، بصيغتهما التي تعديل من حين إلى آخر وفقاً للمادة ١٢ .

(ش) يقصد بتعبير «دولة العبور» الدولة التي يجري عبر إقليمها نقل المخدرات والمؤثرات العقلية ومواد الجدول الأول والجدول الثاني غير المشروع ، والتي ليست مكان منشئها ولا مكان مقصدتها النهائي .

(المادة ٢)

نطاق الاتفاقية

- ١ - تهدف هذه الاتفاقية إلى التهوض بالتعاون فيما بين الأطراف حتى تتمكن من التصدي نزيلاً من الفعالية ل مختلف مظاهر مشكلة -
الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية الذي له بعد دولي . وعلى الأطراف أن تتخذ ، عند الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية ، التدابير الضرورية ، بما في ذلك التدابير التشريعية والإدارية ، وفقاً للأحكام الأساسية لنظمها التشريعية الداخلية .
- ٢ - على الأطراف أن تفي بالتزاماتها بموجب هذه الاتفاقية بشكل يتماشى مع مبدأ المساواة في السيادة والسلامة الإقليمية للدول ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى .
- ٣ - لا يجوز لأى طرف أن يقوم ، في إقليم طرف آخر ، بممارسة وأداء المهام التي يقتصر الاختصاص بها على سلطات ذلك الطرف الآخر بموجب قانونه الداخلي ..

(المادة ٣)

الجرائم والجزاءات

- ١ - يتحذك كل طرف ما يلزم من تدابير لتجريم الأفعال التالية في إطار قانونه الداخلي ، في حال ارتكابها عمداً :

- (أ) ١- إنتاج أي مخدرات أو موئرات عقلية ، أو صنعها ، أو استخراجها ، أو تحضيرها ، أو عرضها ، أو عرضها للبيع ، أو توزيعها ، أو بيعها ، أو تسليمها بأى وجه كان ، أو السمسرة فيها ، أو ارسالها ، أو ارسالها بطريق العبور ، أو نقلها ، أو استيرادها أو تصديرها خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٧١ بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ .
- ٢- زراعة حشائش الأفيون أو شجيرة الكوكا أو نبات القنب لغرض إنتاج المخدرات خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة .
- ٣- حيازة أو شراء أية مخدرات أو موئرات عقلية لغرض ممارسة أي نشاط من الأنشطة المذكورة في البند (١) أعلاه .
- ٤- صنع أو نقل أو توزيع معدات أو مواد ، أو مواد مدرجة في الحدود الأول والحدود الثاني ، مع العلم بأنها ستستخدم في أو من أجل زراعة أو إنتاج أو صنع المخدرات أو الموئرات العقلية بشكل غير مشروع .
- ٥- تنظيم أو إدارة أو تمويل أي من الجرائم المذكورة في البنود « ١ » أو « ٢ » أو « ٣ » أو « ٤ » أعلاه .

(ب) ١- تحويل الأموال أو نقلها مع العلم بأنها مستمدة من أية جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، أو من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجرائم أو الجرائم ، بهدف إخفاء أو تمويه المصدر غير المشروع للأموال أو

قصد مساعدة أي شخص متورط في ارتكاب مثل هذه الجريمة أو الجرائم على الأفلات من العواقب القانونية لأفعاله.

٢ - إخفاء أو تمويه حقيقة الأموال، أو مصدرها ، أو مكانها او طريقة التصرف فيها أو حركتها أو الحقوق المتعلقة بها ، أو ملكيتها ، مع العلم بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة ، أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم .

(ج) مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني :

١ - اكتساب أو حيازة أو استخدام الأموال مع العلم ؛ وقت تسلمهما ، بأنها مستمدة من جريمة أو جرائم منصوص عليها في الفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة أو مستمدة من فعل من أفعال الاشتراك في مثل هذه الجريمة أو الجرائم .

٢ - حيازة معدات أو مواد ، أو مواد مدرجة في الحدود الأول والحدود الثاني ، مع العلم بأنها تستخدم أو ستسخدم في زراعة مخدرات أو موئلات عقلية أو لانتاجها أو لتصنعها بصورة غير مشروعة .

٣ - تحريض الغير أو حضهم علانية ، بأية وسيلة ، على ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في المادة أو على استعمال مخدرات أو موئلات عقلية بصورة غير مشروعة .

٤ - الاشتراك أو المشاركة في ارتكاب أية جرائم منصوص عليها في هذه المادة ، أو التواطؤ على ذلك ، أو الشروع فيها أو المساعدة أو التحريرض عليها أو تسهيلاها أو إبداء المشورة بقصد ارتكابها .

٢ - يتخذ كل طرف ، مع مراعاة مبادئه الدستورية والمفاهيم الأساسية لنظامه القانوني ، ما يلزم من تدابير [١] ، في إطار قانونه الداخلي ، لتجريم حيازة أو شراء أو زراعة بخدرات أو موثرات عقلية للإنسان المُشخص ، في حال ارتكاب هذه الأفعال عمداً خلافاً لأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ أو اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة أو اتفاقية سنة ١٩٧١ .

٣ - يجوز الاستدلال من الظروف الواقعية الموضوعية على العلم أو النية أو القصد المطلوب ، ليكون ركناً لجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة .

٤ - (أ) على كل طرف أن يخضع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة لجزاءات تراعى فيها جسامته هذه الجرائم ، كالسجن أو غيره من العقوبات السالبة للحرية ، والغرامة المالية والمصادرة .

(ب) يجوز للأطراف أن تنص على اختصار مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، إلى جانب العقوبة ، لتدابير ، كالعلاج أو التوعية أو الرعاية اللاحقة أو إعادة التأهيل أو إعادة الادماج في المجتمع .

(ج) مع عدم الالحاد بأحكام الفقرتين الفرعيتين السابقتين ، يجوز للأطراف في الحالات القليلة الأهمية ، إذا رأت ملائمة ذلك ، أن تقرر بدلاً من العقوبة ؛ تدابير مثل التوعية أو إعادة التأهيل أو إعادة الادماج ، في المجتمع ، وكذلك ، وعندما يكون المحرم من متعاطي العقاقير المخدرة ؛ العلاج والرعاية اللاحقة .

(د) يجوز للأطراف أن تتخذ تدابير بدائلة أو مكملة للجزاء على جريمة منصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، بهدف علاج المجرمين أو تعليمهم أو توفير الرعاية اللاحقة لهم أو إعادة تأهيلهم أو إعادة ادماجهم في المجتمع .

٥ - تعمل الأطراف على أن تمكن محاكمها وسلطاتها المختصة الأخرى من مراعاة الظروف الواقعية التي تجعل ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة أمراً بالغ الخطورة ، مثل :

(أ) التورط في جريمة ترتكبها عصابة إجرامية منظمة ينتمي إليها المجرم .

(ب) تورط الجاني في أنشطة إجرامية منظمة دولية أخرى .

(ج) تورط الجاني في أنشطة أخرى مخالفة للقانون ، يسهلها ارتكاب الجريمة .

(د) استخدام الجاني للعنف أو الأسلحة ،

(هـ) شغل الجاني لوظيفة عامة وإتصال الجريمة بهذه الوظيفة ،

(و) التقرير بالقصر أو استغلالهم .

(ز) ارتكاب الجريمة في مؤسسة اصلاحية أو في مؤسسة تعليمية أو في مرفق من مراقب الخدمة الاجتماعية أو في جوارها المباشر أو في أماكن أخرى يرتادها تلامذة المدارس والطلبة لممارسة أنشطة تعليمية ورياضية واجتماعية .

(ح) صدور أحكام سابقة بالادانة ، أجنبية أو محلية ، وبوجه خاص في جرائم مماثلة ، وذلك بالقدر الذي يسمح به القانون الداخلي للطرف .

٦ - تسعى الأطراف إلى ضمان ممارسة أية سلطات قانونية تقديرية بموجب قوانينها الداخلية ، فيها يتعلق ملاحقة مرتكبي الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، بغية تحقيق أكبر قدر من الفعالية لتدابير إنفاذ القوانين التي تتخذ فيما يتصل بهذه الجرائم ، ومع المراقبة الواجبة لضرورة الردع عن ارتكاب هذه الجرائم .

٧ - تعمل الأطراف على أن تضع محاكمها أو سلطاتها المختصة الأخرى في اعتبارها الطبيعة الخطيرة للجرائم المذكورة في الفقرة ١ من هذه المادة والظروف المذكورة في الفقرة ٥ من هذه المادة لدى النظر في احتمال الإفراج المبكر أو الإفراج المشروط عن الأشخاص المحكوم عليهم لارتكاب تلك الجرائم .

٨ - يحدد كل طرف عند الاقتضاء بموجب قانونه الداخلي ، مدة تقادم طويلة تبدأ قبل فواتها إجراءات الدعوى بشأن أية جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، ومدة أطول عندما يكون الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة قد فر من وجه العدالة .

٩ - تأخذ كل طرف التدابير المناسبة التي تتفق ونظامه القانوني لضمان حضور المتهم أو المحكوم عليه بالادانة لارتكاب جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، والموجود داخل أقليمه للإجراءات الجنائية الالزمة .

١٠ - لأغراض التعاون بين الأطراف في إطار هذه الاتفاقية ، بما في ذلك على وجه الخصوص ، التعاون في إطار المواد ٥ ، ٦ و ٧ لا تعتبر الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة جرائم مالية أو جرائم سياسية أو

جرائم ذات دوافع سياسية وذلك مع عدم الالخلال بالضوابط الدستورية وبالقوانين الداخلية الأساسية للأطراف.

١١ - ليس في هذه المادة ما يخل ببدأ الاحتكام فقط إلى القانون الداخلي للطرف في وصف الجرائم التي تنص عليها المادة وحجج الدفاع والدفع القانونية المتصلة بها، وبالمبدأ القائل بأن ملاحقة ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم تم وفقاً للقانون المذكور.

(المادة ٤)

الاختصاص القضائي

١ - كل طرف :

(أ) يتخد ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يكون قد قررها وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ ، عندما « ١ » ترتكب الجريمة في أقليمه .

« ٢ » ترتكب الجريمة على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة .

(ب) يجوز له أن يتخد ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ ، عندما :

١ - يرتكب الجريمة أحد مواطنيه أو شخص يقع محل إقامته المعتاد في أقليمه .

٢ - ترتكب الجريمة على متن سفينة تلقى الطرف أذنا باتخاذ الإجراءات الملائمة بشأنها عملاً بأحكام المادة ١٧ ، شريطة أن لا يمارس

هذا الاختصاص القضائي إلا على أساس الاتفاques أو الترتيبات المشار إليها في الفقرتين ٤ و ٩ من تلك المادة.

٣ - تكون الجريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) «٤» من الفقرة ١ من المادة ٣، وترتكب خارج أقليمه بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ داخل أقليمه.

٢ - كل طرف :

(أ) يتخذ أيضاً ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣، عندما يكون الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة موجوداً داخل أقليمه ولا يسلمه إلى طرف آخر على أساس ؟

١ - أن الجريمة ارتكبت في أقليمه أو على متن سفينة ترفع علمه أو طائرة كانت مسجلة بمقتضى قوانينه وقت ارتكاب الجريمة .

٢ - أو أن الجريمة ارتكبها أحد مواطنيه .

(بـ) يجوز له أيضاً أن يتخذ ما قد يلزم من تدابير لتقرير اختصاصه القضائي في مجال الجرائم التي يقررها وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣ عندما يكون الشخص المنسوب إليه ارتكاب الجريمة موجوداً في أقليمه ولا يسلمه إلى طرف آخر .

٣ - لا تستبعد هذه الاتفاقيات ممارسة أي اختصاص جنائي مقرر من قبل أي طرف وفقاً لقانونه الداخلي .

(المادة ٥)

المصادرة

١ - يتخذ كا طرف ما قد يلزم من تدابير لتمكين من مصادرة ما يلى :

(أ) المتصولات المستمدة من الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ أو الأموال التي تعادل قيمتها قيمة المتصولات المذكورة

(ب) المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد والمعدات أو غيرها من الوسائل المستخدمة ، أو التي يقصد استخدامها ، بأية كيفية ، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ .

٢ - يتخذ كل طرف أيضاً ما قد يلزم من تدابير لتمكين سلطاته التخصصة من تحديد المتصولات أو الأموال أو الوسائل أو أية أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، ومن اقتداء أثراها وتجميدها أو التحفظ عليها ، بقصد مصادرتها في النهاية .

٣ - بغية تنفيذ التدابير المشار إليها في هذه المادة ، يخول كل طرف محكمة أو غيرها من سلطاته التخصصة أن تأمر بتقديم السجلات المصرفية أو المالية أو التجارية أو بالتحفظ عليها . وليس لطرف ما أن يرفض العمل بموجب أحكام هذه الفقرة بحجة سرية العمليات المصرفية .

٤ - (أ) إذا قدم طلب عملاً بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ قام الطرف الذي تقع في أقليمه المتصولات أو الأموال أو الوسائل

أو أي أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة، بما يلى:

(١) يقدم الطلب إلى سلطاته المختصة لاستصدار منها أمر مصادرة، وينفذ هذا الأمر إذا حصل عليه.

(٢) أو يقدم إلى سلطاته المختصة أمر المصادرة الصادر من الطرف طالب وفقاً للفقرة ١ من هذه المادة، بهدف تنفيذه بالقدر المطلوب وبقدر ما يتعلق بالتحصيلات أو الأموال أو الوسائط أو أي أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ والواقعة في إقليم الطرف متلقى الطلب.

(ب) إذا قدم طلب عملاً بهذه المادة من طرف آخر له اختصاص قضائي في جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣، يتخذ الطرف متلقى الطلب تدابير لتحديد التحصيلات أو الأموال أو الوسائط أو أي أشياء أخرى من المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة، أو لاقتفاء أثرها وتجميدها أو التحفظ عليها تمهيداً لصدور أمر بمصادرتها في النهاية إما لدى الطرف طالب أو، إثر طلب مقدم عملاً بالفقرة الفرعية (أ) من هذه الفقرة، لدى الطرف متلقى الطلب.

(ج) كل قرار أو إجراء يتخذه الطرف متلقى الطلب عملاً بالفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة، يجب أن يكون موافقاً وخاصعاً لأحكام قانونه الداخلي وقواعد الإجرائية، أو لآلية معاهدة أو اتفاق أو ترتيب ثانٍ أو متعدد الأطراف يكون ملتزماً به تجاه الطرف طالب.

(د) تطبق أحكام الفقرات من ٦ إلى ١٩ من المادة ٧ ، مع مراعاة التغييرات الالازمة ، وإضافة إلى المعلومات المبينة في الفقرة ١٠ من المادة ٧ ، يجب أن تتضمن الطلبات التي تقدم عملاً بهذه المادة ما يلى :

(١) في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (أ) « ١ » من هذه الفقرة : وصفاً للأموال المراد مصادرتها وبياناً بالواقع الذي يستند إليها الطرف طالب ، بما يكفي لتمكين الطرف متلقى الطلب من استصدار أمر بالمصادرة في إطار قانونه الداخلي .

(٢) في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (أ) (٢) : صورة مقبولة قانوناً من أمر المصادرة الصادر عن الطرف طالب ويستند الطلب إليه ، وبياناً بالواقع ومعلومات عن النطاق المطلوب تنفيذ الأمر في حدوده .

(٣) في حالة طلب يندرج تحت الفقرة الفرعية (ب) : بياناً بالواقع الذي يستند إليها الطرف طالب وتحديداً للإجراءات المطلوب اتخاذها .

(هـ) على كل طرف أن يزود الأمين العام بنصوص كل من قوانينه ولوائحه التي تنفذ هذه الفقرة بموجها ، وبنصوص أي تعديل لاحق بطرأ على هذه القوانين ولوائح .

(و) إذا أرتأى أحد الأطراف أن يخضع التدابير المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و (ب) من هذه الفقرة لوجود معاهدة ذات صلة ، اعتبر هذا الطرف بهذه الاتفاقية الأساسية الضروري والكافى للتعاهد .

(ز) تسعى الأطراف إلى عقد معاهدات أو اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف لتعزيز فعالية التعاون الدولي وفقاً لهذه المادة.

٥- (أ) يتصرف كل طرف وفقاً لقانونه الداخلي ، وإجراءاته الإدارية ، في المتصولات أو الأموال التي يصادرها عملاً بأحكام الفقرة ١ أو الفقرة ٤ من هذه المادة .

(ب) يجوز للطرف ، عند التصرف بناء على طلب أحد الأطراف الأخرى وفقاً لهذه المادة ، أن ينظر بعين الاعتبار الخاص في إبرام اتفاقيات بشأن :

(١) التبرع بقيمة هذه المتصولات والأموال ، أو بالمبالغ المستمدة من بيع هذه المتصولات أو الأموال ، أو بجزء كبير من هذه القيمة أو المبالغ ، للهيئات الدولية الحكومية المتخصصة في مكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية وإساءة استعمالها .

(٢) إقتسام هذه المتصولات أو الأموال ، أو المبالغ المستمدة من بيع هذه المتصولات أو الأموال ، مع أطراف أخرى ، على أساس منظم أو في كل حالة على حدة ، ووفقاً لقوانينها الداخلية أو إجراءاتها الإدارية أو الاتفاقيات الثنائية أو المتعددة الأطراف التي أبرمها لهذا الغرض .

٦- (أ) إذا حولت المتصولات أو بدللت إلى أموال من نوع آخر ، خضعت هذه الأموال الأخرى ، بدلاً من المتصولات ، للتدابير المشار إليها في هذه المادة .

(ب) إذا احتللت المتصصلات بأموال اكتسبت من مصادر مشروعة ، كانت هذه الأموال خاصة للمصادر ، في حدود ما يعادل القيمة المقدرة للمتصصلات المختلطة ، وذلك دون الارتكاب بآية سلطات تتعلق بالتحفظ عليها أو التجميد .

(ج) تخضع أيضاً للتدابير المشار إليها في هذه المادة ، الإيرادات أو غيرها من المستحقات المستمدة من:

(١) المتصصلات .

(٢) أو أموال التي حولت المتصصلات أو بدللت إليها .

(٣) أو الأموال التي احتللت المتصصلات بها ، بنفس الكيفية ونفس القدر اللذين تخضع بهما المتصصلات .

٧ - لكل طرف أن ينظر في عكس عبء إثبات ما يدعى شرعية مصدره من متصصلات أو أموال أخرى خاصة للمصادر ، بقدر ما يتافق هذا الإجراء مع مبادئ قانونه الداخلي ومع طبيعة الإجراءات القضائية وغيرها من الإجراءات .

٨ - لا يجوز تفسير أحكام هذه المادة بما يضر بحقوق الغير حسن النية .

٩ - ليس في هذه المادة ما يمس مبدأ تحديد وتنفيذ التدابير المشار إليها فيها ، وفقاً للقانون الداخلي لكل طرف وبالشروط التي يقررها هذا القانون .

(مادة ٦)

تسليم المجرمين

- ١ - تطبق هذه المادة على الجرائم التي تقررها الأطراف وفقاً للفقرة ١ من المادة ٣
- ٢ - تعتبر كل جريمة من الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة مدرجة كجريمة يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معايدة لتسليم المجرمين سارية فيها بين الأطراف . وتعهد الأطراف بادرأج تلك الجرائم في عداد الجرائم التي يجوز فيها تسليم المجرمين في أية معايدة لتسليم المجرمين تعقد فيها بينهم .
- ٣ - إذا تلقى طرف ، يخضع تسليم المجرمين لوجود معايدة ، طلب تسلم من طرف آخر لا يرتبط معه بمعاهدة تسليم ، جاز له أن يعتبر هذه الاتفاقية الأساس القانوني للتسليم فيما يتعلق بأية جريمة تنطبق عليها هذه المادة . وعلى الأطراف التي تستلزم وجود تشريع تفصيلي لاعتبار هذه الاتفاقية أساساً قانونياً لتسليم المجرمين : أن تنظر في سن هذا التشريع .
- ٤ - تسلم الأطراف ، التي لا تخضع تسليم المجرمين لوجود معايدة ، بأن الجرائم التي تنطبق عليها هذه المادة جرائم يجوز فيها التسلیم فيما بينها .
- ٥ - يخضع تسليم المجرمين ، بما في ذلك الأسباب التي يجوز أن يستند إليها الطرف متلقى الطلب في رفض التسليم ، للشروط التي ينص عليها قانون الطرف متلقى الطلب أو معاهدات تسليم المجرمين الواجبة التطبيق .

- ٦ - لدى النظر في الطلبات الواردة عملاً بهذه المادة ، يجوز للدولة متلقية الطلب أن ترفض الاستجابة لمثل هذه الطلبات عند وجود دواع كافية تؤدي إلى اعتقاد سلطاتها القضائية أو سلطاتها المختصة الأخرى بأن الاستجابة ستيسر ملاحقة أى شخص أو معاقبته بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو معتقداته السياسية ، أو أنها ستلحق ضرراً ، لأى سبب من هذه الأسباب ، بأى شخص يمسه الطلب .
- ٧ - تسعى الأطراف إلى تعجيل إجراءات تسليم المجرمين وإلى تبسيط متطلباتها بشأن أدلة الإثبات فيها ، فيما يتعلق بأى جريمة تنطبق عليها هذه المادة .
- ٨ - يجوز للطرف متلقى الطلب ، مع مراعاة أحكام قانونه الداخلي وما يبرمه من معاهدات لتسليم المجرمين ، وبناء على طلب من الطرفطالب ، أن يحتجز الشخص المطلوب تسليمه والموجود في أقليمه أو أن يتخذ تدابير ملائمة أخرى لضمان حضور ذلك الشخص عند إجراءات التسليم ، وذلك متى اقتضى الطرف بأن الظروف تبرر ذلك وبأنها ظروف عاجلة .
- ٩ - دون الالخلال بعمارة أي اختصاص قضائي جنائي مقرر وفقاً للقانون الداخلي للطرف ، على الطرف الذي يجوز في أقليمه الشخص المنصب إليه ارتكاب الجريمة .
- (أ) إذا لم يسلمه بقصد جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، للأسباب المبينة في الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة ٢ من المادة ٤ ، أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بغرض الملاحقة ، ما لم يتفق على خلاف ذلك مع الطرفطالب .

(ب) إذا لم يسلمه بعهد الجريمة المذكورة وقرر اختصاصه فيما يتصل بها وفقاً للفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ٢ من المادة ٤ ، أن يعرض القضية على سلطاته المختصة بغرض الملاحقة ، مالم يطلب الطرف الطالب خلاف ذلك تمسكاً باختصاصه القضائي المشروع .

- ١٠ - إذا رفض طلب التسليم الرامي إلى تنفيذ عقوبة ما لأن الشخص المطلوب تسليمه من مواطن الطرف متلقى الطلب ، ينظر الطرف متلقى الطلب ، إذا كان قانونه يسمح بذلك وطبقاً لمقتضيات هذا القانون ، وبناء على طلب من الطرف الطالب ، في تنفيذ العقوبة المحكوم بها بموجب قانون الطرف الطالب ، أو ما يتبقى من تلك العقوبة .
- ١١ - تسعى الأطراف إلى إبرام اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف لتنفيذ تسليم المجرمين أو نعزيز فعاليته .

١٢ - يجوز للأطراف أن تنظر في إبرام اتفاقات ثنائية أو متعددة الأطراف ، خاصة أو عامة ، بشأن نقل الأشخاص المحكوم عليهم بالسجن وبأشكال أخرى من العقوبة السالبة للحرية بسبب جرائم تطبق عليها هذه المادة إلى بلد़هم ، لكن يكملوا هناك باقى العقوبة المحكوم عليهم بها .

(ملحوظة ٧)

المساعدة القانونية المتبادلة

- ١ - تقدم الأطراف بعضها إلى بعض ، بموجب هذه المادة ، أكبر قدر من المساعدة القانونية المتبادلة في أي تحقيقات وملحقات وإجراءات قضائية تتعلق بأية جريمة منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣
- ٢ - يجوز أن تطلب المساعدة القانونية المتبادلة التي تقدم وفقاً لهذه المادة لأى من الأغراض التالية :

- (أ) أخذ شهادة الأشخاص أو إقراراتهم .
- (ب) تبليغ الأوراق القضائية .
- (ج) إجراء التفتيش والضبط .
- (د) فحص الأشياء وتفقد الواقع .
- (ه) الامداد بالمعلومات والأدلة .
- (و) توفير النسخ الأصلية أو الصور المصدق عليها من المستندات والسجلات ، بما في ذلك السجلات المصرفية أو المالية ، أو سجلات الشركات أو العمليات التجارية .
- (ز) تحديد كنه المتصولات أو الأموال أو الوسائل أو غيرها من الأشياء أو اقتداء أثراها لأغراض الحصول على أدلة .
- ٣ - يجوز للأطراف أن يقدم بعضها إلى بعض أي أشكال أخرى من المساعدة القانونية المتبادلة يسمح بها القانون الداخلي للطرف متلقى الطلب .
- ٤ - على الأطراف إذا ، طلب منها هذا ، أن تسهل أو تشجع ، إلى المدى الذي يتحقق مع قوانينها الداخلية ومارسها الوطنية ، حضور أو تواجد الأشخاص ، من بينهم الأشخاص المحتجزون ، الذين يوافقون على المساعدة في التحقيقات أو الاشتراك في الإجراءات القضائية .
- ٥ - لا يجوز لأى طرف أن يمتنع عن تقديم المساعدة القانونية المتبادلة بمبرر هذه المادة بحجة سرية العمليات المصرفية .

٦- لا تخل أحكام هذه المادة بالالتزامات المترتبة على أية معايدة أخرى ، ثنائية أو متعددة الأطراف ، تنظم أو سوف تنظم كلياً أو جزئياً ، المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية .

٧- تطبق الفقرات من ٨ إلى ١٩ من هذه المادة على الطلبات التي تقدم استناداً إلى هذه المادة ، إذا لم تكن الأطراف المعنية مرتبطة بمعاهدة المساعدة القانونية المتبادلة . أما إذا كانت هذه الأطرف مرتبطة بمعاهدة من هذا القبيل ، فتطبق الأحكام المقابلة في تلك المعايدة ، مالم تتفق الأطراف على تطبيق الفقرات من ٨ إلى ١٩ من هذه المادة بدلاً منها .

٨- تعين الأطراف سلطة ، أو عند الضرورة سلطات ، تكون مسؤولة ومحولة لتنفيذ طلبات المساعدة القانونية المتبادلة أو لإحالتها إلى الجهات المختصة بغرض تنفيذها . ويتعين إبلاغ الأمين العام بالسلطة أو السلطات المعينة لهذا الغرض . وتحال طلبات المساعدة القانونية المتبادلة ، وأية مراسلات تتعلق بها ، فيما بين السلطات التي عينتها الأطراف ، ولا يخل هذا الشرط بحق أي طرف في أن يشترط توجيه مثل هذه الطلبات والمراسلات إليه عن طريق القنوات الدبلوماسية ، وفي الظروف العاجلة ، حين توافق الأطراف ، عن طريق قنوات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (انتربول) ، إذا أمكن ذلك .

٩- تقدم الطلبات كتابة بلغة مقبولة لدى الطرف متلقى الطلب ويتعين إبلاغ الأمين العام باللغة أو اللغات المقبولة لدى كل طرف . وفي

الحالات العاجلة ، وإذا اتفقت الأطراف ، يجوز أن تقدم الطلبات مشافهة ، على أن توّكّد كتابة على الفور .

١٠ - يجب أن يتضمن طلب المساعدة المتبادلة المعلومات التالية .

(أ) تحديد هوية السلطة التي تقدم الطلب .

(ب) موضوع وطبيعة التحقيق أو الملاحقة أو الإجراءات القضائية التي يتعلّق بها الطلب ، واسم واحتياجات السلطة القائمة بهذه التحقيقات أو الملاحقات أو الإجراءات القضائية .

(ج) ملخصاً للواقع ذات الصلة بالموضوع ، باستثناء الطلبات المقدمة لغرض تبليغ المستندات القضائية .

(د) بياناً للمساعدة المتناسبة وتفاصيل أي إجراء خاص يودعه الطرف الطالب أن يتبع .

(هـ) تحديد هوية أي شخص معنى ومكانه وجنسيته ، عند الامكان .

(و) الغرض الذي تطلب من أجله الآلة او المعلومات أو الإجراءات .

١١ - يجوز للطرف متلقى الطلب أن يطلب معلومات إضافية عندما يتبيّن له أنها ضرورية لتنفيذ الطلب وفقاً لقانونه الداخلي ، أو عندما يكون من شأن هذه المعلومات أن تسهل هذا التنفيذ .

١٢ - ينفذ الطلب وفقاً لقانون الداخلي للطرف متلقى الطلب ، بما في ذلك الذي لا يتعارض مع القانون الداخلي للطرف متلقى الطلب ، وحيثما أمكن ، وفقاً للإجراءات المحددة في الطلب .

١٣ - لا يجوز للطرف الطالب ، دون موافقة مسبقة من الطرف متلقى الطلب ، أن يحول المعلومات أو الأدلة إلى زوجه بها الطرف متلقى الطلب ، أو أن يستخدمها في تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية غير تلك التي وردت في الطلب .

١٤ - يجوز للطرف الطالب أن يشترط على الطرف متلقى الطلب أن يحافظ على سرية الطلب وضمنه ، باستثناء القدر اللازم لتنفيذها . وإذا تعذر على الطرف متلقى الطلب التنفيذ بشرط الميرية فعليه أن يبادر بلا إبطاء إلى إبلاغ الطرف الطالب بذلك .

١٥ - يجوز رفض تقديم المساعدة القانونية المتبادلة .

(أ) إذا لم يقدم الطالب بما يتفق وأحكام هذه المادة .

(ب) إذارأى الطرف متلقى الطالب أن تنفيذ الطالب يرجع أن يخل بسيادته أو أمنه أو نظاهه العام أو مصالحه الأساسية الأخرى .

(ج) إذا كان التنازع الداخلي لطرف متلقى الطالب يحظر على سلطاته تنفيذ الإجراء المطلوب بشأن أية جرعة مماثلة ، وذلك متى كانت هذه الجريمة خاضعة لتحقيق أو الملاحقة أو لإجراءات قضائية بموجب اختصاصه القضائي .

(د) إذا كانت إجابة الطالب منافية للنظام القانوني للطرف متلقى الطالب فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة .

١٦ - يجب ابداء أسباب أي رفض لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة .

- ١٧ - يجوز للطرف متلقى الطلب تأجيل المساعدة القانونية المتبادلة على أساس أنها تتعارض مع تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية جارية . وفي هذه الحالة يتبعن على الطرف متلقى الطلب أن يتشاور مع الطرف الطالب لتقرير ما إذا كان يمكن تقديم المساعدة حسب ما يراه الطرف متلقى الطلب ضروريًا من شروط وأوضاع .
- ١٨ - لا يجوز أن يلتحق قضائياً أى شاهد أو خبير أو شخص آخر يوافق على الإدلاء بشهادته في دعوى أو على المساعدة في تحقيقات أو ملاحقات أو إجراءات قضائية في إقليم الطرف الطالب أو أن يحتجز ذلك الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر أو يعاقب أو يخضع لأى شكل آخر من أشكال تقييد حريته الشخصية في إقليم ذلك الطرف ، بخصوص فعل أو إمتناع عن فعل أو لصدور أحكام بادانة قبل مغادرته إقليم الطرف متلقى الطلب . وينتهي أمان المرور إذا إذا بقى الشاهد أو الخبير أو الشخص الآخر بمحض اختياره في الأقليم ، بعد أن تكون قد أتيحت له الفرصة للرحيل خلال مدة خمسة عشر يوماً متصلة أو أية مدة يتفق عليها الطرفان اعتباراً من التاريخ الذي أبلغ فيه بأن حضوره لم يعد مطلوباً من السلطات القضائية ، أو في حال عودته إلى الأقليم بمحض اختياره بعد أن يكون غادره .
- ١٩ - يتحمل الطرف متلق الطلب التكاليف العادية لتنفيذ الطلب ، ما لم تتفق الأطراف المعنية على غير ذلك . وإذا احتجت تلبية الطلب أو كانت ستحتاج إلى مصاريف كبيرة أو ذات طبيعة غير عادية ، تشاورت الأطراف المعنية لتحديد الشروط والأوضاع

التي سينفذ الطلب بمقتضاهما وكذلك الطريقة التي يجب تحمل التكاليف بها.

٢٠ - تنظر الأطراف حسب الاقتضاء ، في إمكانية عقد اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف تخدم أغراض المتوكحة في هذه المادة وتضع أحکامها موضع التطبيق العملي أو تعزز هذه الأحكام .

(المادة ٨)

احالة الدعاوى

تنظر الأطراف في إمكانية إحالة دعاوى الملاحقة الجنائية من طرف إلى آخر ، بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، في الحالات التي يرى فيها أن هذه الأحالة لها فائدة في اقامة العدل .

(المادة ٩)

أشكال أخرى من التعاون والتدريب

١ - تتعاون الأطراف بصورة وثيقة ، بما يتفق مع نظمها القانونية والإدارية الداخلية ، بغية تعزيز فعالية إجراءات إنفاذ القوانين الالازمة لمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ . وتعمل بصفة خاصة ، وذلك بناء على اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف ، على:

(أ) إنشاء قنوات اتصال فيما بين أجهزتها ودوائرها المختصة ، والاحتفاظ بتلك القنوات لتيسير التبادل المأمون والسريع للمعلومات المتعلقة بجميع جوانب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من

المادة ٣ ، بما في ذلك صلات هذا الاتجار غير المشروع بالأنشطة – الإجرامية الأخرى ، إذا رأت الأطراف المعنية أن ذلك مناسب .

(ب) التعاون فيما بينها على إجراء التحريات بشأن الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ وذات الطابع الدولي ، فيما يتصل بما يلى :

(١) كشف هوية الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، وأماكن تواجدهم وأنشطتهم (٢) حركة المحتصلات أو الأموال المستمدة من ارتكاب هذه الجرائم .

(٣) حركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الحدود الأول والحدود الثاني من هذه الاتفاقية والوسائل المستخدمة أو المقصود استخدامها في ارتكاب هذه الجرائم .

(ج) إنشاء فرق مشتركة ، إذا اقتضت الحال وإذا لم يتعارض ذلك مع القانون الداخلي ، لتنفيذ أحكام هذه الفقرة ، مع مراعاة الحاجة إلى حماية أمن الأشخاص والعمليات . وعلى موظفي كل طرف المشتركين في هذه الفرق أن يلتزموا بتوجيهات السلطات المختصة – للطرف الذي ستجرى العملية داخل أقليمه ، وفي كل هذه الحالات تكفل الأطراف المشاركة الاحترام التام لسيادة الطرف الذي ستجرى العملية داخل أقليمه .

(د) القيام عند الاقتضاء ، بتوفير كميات من المواد الخاضعة للمراقبة ، لأغراض التحليل أو التحقيق .

(ه) تيسير التنسيق الفعال فيما بين أجهزتها ودوائرها المختصة ، وتشجيع تبادل الموظفين وغيرهم من الخبراء ، بما في ذلك ، تعين ضباط اتصال .

٢ - يقوم كل طرف حسب الضرورة باستحداث أو تطوير أو تحسين البرامج التدريبية الخاصة بالموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين وغيرهم من موظفيه ، بمن فيهم موظفو الجمارك ، المكلفين بمنع ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ . وتتناول هذه البرامج ، بصفة خاصة ، ما يلي :

(أ) الأساليب المستخدمة في كشف ومنع الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣

(ب) المسالك والتقنيات التي يستخدمها الأشخاص المشتبه في تورطهم في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، وخاصة في دول العبور ، والتدابير المضادة المناسبة .

(ج) مراقبة استيراد وتصدير المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الحدول الأول والجدول الثاني .

(د) كشف ومراقبة حركة المتحصلات والأموال المستمدة من ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، وحركة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الحدول الأول والجدول الثاني والوسائط المستخدمة أو المعدة لاستخدامها في - ارتكابها .

(ه) الطرائق المستخدمة في نقل هذه المتصصلات والأموال والوسائل أو في إخفائها أو تمويهها.

(و) جمع الأدلة.

(ز) تقنيات المراقبة في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة.

(ح) التقنيات الحديثة لإنفاذ القوانين.

٣- تساعد الأطراف بعضها بعضاً على تخطيط وتنفيذ برامج الأبحاث والتدريب التي تستهدف المشاركة في الخبرة الفنية في - المجالات المشار إليها في الفقرة ٢ من هذه المادة ، كما تعقد لهذا الغرض عند الاقتضاء ، مؤتمرات وحلقات دراسية إقليمية ودولية لتعزيز التعاون والحفز على مناقشة المشاكل التي تمثل شاغلاً مشتركاً . بما في ذلك المشاكل والاحتياجات الخاصة بدول العبور .

(المادة ١٠)

التعاون الدولي وتقديم المساعدة إلى دول العبور

١- تتعاون الأطراف ، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية المختصة ، لمساعدة ومساندة دول العبور ولاسيما البلدان النامية التي تحتاج إلى مثل هذه المساعدة ومساندة ويكون ذلك ، بقدر الإمكان ، عن طريق برامج للتعاون التقني ، فيما يخص الأنشطة المتعلقة بتحريم العقاقير المخدرة وما يتصل بها من أنشطة أخرى .

٢- يجوز للأطراف أن تعهد ، مباشرة أو من خلال المنظمات الدولية أو الإقليمية المختصة ، بتقديم المساعدة المالية إلى دول العبور

بغرض زيادة وتعزيز المرافق الأساسية اللازمة لفعالية مراقبة ومنع الاتجار غير المشروع.

٣ - يجوز للأطراف أن تعقد اتفاques أو ترتيبات ثانية أو متعددة للأطراف لتعزيز فعالية التعاون الدولي وفقاً لهذه المادة ويجوز لها أن تأخذ في الاعتبار الترتيبات المالية المتفق عليها في هذا الشأن.

(المادة ١١)

التسليم المراقب

١ - تتخذ الأطراف إذا سمحت المبادئ الأساسية لنظمها القانونية الداخلية ، ما يلزم من تدابير في حدود امكانياتها ، لإتاحة استخدام التسلیم المراقب استخداماً مناسباً على الصعيد الدولي ، استناداً إلى ما تتوصل إليه الأطراف من اتفاques أو ترتيبات ، بغية كشف هوية الأشخاص المتورطين في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ واتخاذ إجراء قانوني ضدهم .

٢ - تتخذ قرارات التسلیم المراقب ، في كل حالة على حدة ، ويجوز أن يراعى فيها ، عند الضرورة ، الاتفاق والتفاهم على الأمور المالية المتعلقة بممارسة الأطراف المعنية للاختصاص القضائي .

٣ - يجوز ، بالاتفاق مع الأطراف المعنية ، أن يعتراض سيل الشحنات غير المشروعة المتفق على اخضاعها للتسلیم المراقب ، ثم يسمع لها بمواصلة السير دون المساس بما تحويه من المخلرات أو المؤثرات العقلية أو أن تزال أو تستبدل كلياً أو جزئياً .

(المادة ١٢)

المواد التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع
للمخدرات أو المؤثرات العقلية

- ١ - تتخذ الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمنع تحويل استخدام المواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، لغرض الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية ، وتعاون فيما بينها لهذه الغاية .
- ٢ - إذا توافت لدى أحد الأطراف أو لدى الهيئة معلومات قد تقتضي ، في رأى أى منها ، إدراج مادة ما في الجدول الأول أو الجدول الثاني ، وجب على الطرف المذكور أو على الهيئة إشعار الأمين العام بذلك وتزويده بالمعلومات التي تدعم هذا الإشعار . ويطبق الإجراء المبين في الفقرات من ٢ إلى ٧ من هذه المادة أيضاً حينما تتوافر لدى أحد الأطراف أو لدى الهيئة معلومات توسع حذف مادة ما من الجدول الأول أو من الجدول الثاني أو نقل مادة من أحد الجدولين إلى الآخر .
- ٣ - يحيل الأمين العام هذا الإشعار ، وأية معلومات يعتبرها ذات صلة به ، إلى الأطراف وإلى اللجنة ، وإلى الهيئة حينما يقدم أحد الأطراف هذا الإشعار . وترسل الأطراف إلى الأمين العام تعليقاتها على الإشعار ، وكل المعلومات الإضافية التي يمكن أن تساعده الهيئة على التقييم واللجنة على التوصل إلى قرار في هذا الشأن .
- ٤ - إذا وجدت الهيئة ، بعد أن تأخذ في الاعتبار مقدار وأهمية وتنوع الاستعمال المشروع للمادة ، وإمكانية وسهولة استعمال مواد

بداية سواء لغرض الاستعمال المشروع أو الصنع غير المشروع لمخدرات أو مؤثرات عقلية :

(أ) أن المادة يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤثر عقلي .

(ب) أن حجم ونطاق الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤثر عقلي يسبب مشاكل خطيرة في مجال الصحة العامة أو في الحال الاجتماعي مما يبرر اتخاذ إجراء دولي ، أرسلت إلى اللجنة تقييماً للمادة ، يتضمن بيان ما يرجح أن يترتب على إدراجها في أحد الحدولين - الأول أو الثاني من أثر في الاستعمال المشروع وفي الصنع غير المشروع ، مع توصيات بما قد تراه مناسباً من تدابير المراقبة في ضوء ذلك التقييم .

٥ - للجنة ، بعد أن تأخذ في اعتبارها التعليقات المقدمة من الأطراف وتعليقات وتوصيات الهيئة ، التي يكون تقييمها حاسماً من الناحية العلمية ، وبعد أن تولى أيضاً الاعتبار الواجب لأى عوامل أخرى ذات صلة بالموضوع ، أن تقرر ، بأغلبية ثلثي أعضائها ، إدراج مادة ما في الحدول الأول أو الحدول الثاني .

٦ - يبلغ الأمين العام أى قرار تتخذه اللجنة عملاً بهذه المادة إلى جميع الدول ، وإلى الجهات الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية أو التي يحق لها أن تصبح أطرافاً فيها ، وإلى الهيئة . ويصبح هذا القرار نافذاً تاماً النفاذ بالنسبة لكل طرف بعد انتهاء مائة وثمانين يوماً من تاريخ هذا الإبلاغ .

٧-(أ) تعرض القرارات التي تتخذها اللجنة بمقتضى هذه المادة على المجلس لإعادة النظر فيها ، بناء على طلب يقدمه أي من الأطراف في غضون مائة وثمانين يوماً من تاريخ الإشعار بالقرار ويرسل طلب إعادة النظر إلى الأمين العام مشفوعاً بجميع المعلومات ذات الصلة التي يستند إليها الطلب.

(ب) يحيل الأمين العام نسخاً من طلب إعادة النظر وما يتصل به من معلومات إلى اللجنة وإلى الهيئة وإلى جميع الأطراف ، ويدعوها إلى تقديم تعليقاتها في غضون تسعين يوماً . وتعرض جميع التعليقات المتلقاة على المجلس للنظر فيها .

(ج) يجوز للمجلس أن يؤيد قرار اللجنة أو أن يلغيه . ويبلغ قرار المجلس إلى جميع الدول وإلى الجهات الأخرى الأطراف في هذه الاتفاقية أو التي يحق لها أن تصبح أطرافاً فيها ، وإلى اللجنة ، وإلى الهيئة .

٨-(أ) مع عدم الإخلال بعمومية أحكام الفقرة ١ من هذه المادة وأحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، وإتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة وإتفاقية سنة ١٩٧١ ، تتخذ الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمراقبة الصنع والتوزيع الخارجيين داخل أقاليمها للمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني .

(ب) لهذا الغرض ، يجوز للأطراف :

(١) مراقبة جميع الأشخاص والمؤسسات العاملين في صنع مثل هذه المواد وتوزيعها .

(٢) مراقبة المنشآت والأماكن التي يجوز أن يتم فيها الصنع أو التوزيع باشتراط الترخيص بمزاولتها.

(٣) اشتراط حصول المرخص لهم على إذن بإجراء العمليات السابقة الذكر.

(٤) منع تراكم مثل هذه المواد في حوزة الصناع والموزعين بكثيّرات تزيد على ما يستوجبه النشاط التجارى العادى والظروف السائدة في السوق.

٩ - يتخذ كل طرف ، فيما يتعلق بالمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، التدابير التالية :

(أ) إنشاء نظام لمراقبة التجارة الدولية بالمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني ، والاحتفاظ به ، تسهيلًا لكشف الصفقات المشبوهة . وتسخدم نظم المراقبة هذه بالتعاون الوثيق مع الصانعين والمستوردين والمصدرين وتجار الجملة والتجزئة ، الذين عليهم أن يحيطوا السلطات المختصة علمًا بالطلبات والصفقات المشبوهة.

(ب) العمل على ضبط أي من المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني إذا توافت أدلة كافية على أنها معدة للاستعمال في الصنع غير المشروع لمخدر أو مؤثر عقلي .

(ج) إبلاغ السلطات والدوائر المختصة لدى الأطراف المعنية ، في أقرب فرصة ممكنة ، إذا كان هناك ما يدعو للاعتقاد بأن استيراد أو تصدير أو عبور إحدى المواد المدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني موجه نحو الصنع غير المشروع لمخدرات أو موثرات عقلية

ويضمن بлагه هذا على وجه الخصوص أية معلومات عن وسائل التسديد وعن أي عناصر جوهرية أخرى أدت إلى هذا الاعتقاد.

(د) استنلام وسم الواردات وال الصادرات وتوثيقها مستندياً حسب الأصول . ويجب أن تتضمن المستندات التجارية ، كالفواتير وكشوف البضائع والمستندات الجمركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن ، وأسماء المواد الجارى استيرادها أو تصديرها حسب التسميات الواردة في الجدول الأول أو الجدول الثاني ، والكمية المستوردة أو المصدرة ، واسم وعنوان كل من المصدر المستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسر معرفتها .

(ه) ضمان الاحتفاظ بالمستندات المشار إليها في الفقرة الفرعية

(د) من هذه الفقرة لمدة لا تقل عن سنتين ، وأمكان إتاحتها للفحص من جانب السلطات المختصة .

١٠-(أ) بالإضافة إلى أحكام الفقرة ٩ ، وبناء على طلب يقدم إلى الأمين العام من الطرف الذى يهمه الأمر ، يتعين على كل طرف ستتصدر من إقليميه مادة مدرجة في الجدول الأول أن يكفل قيام سلطاته المختصة ، قبل التصدير ، بتزويد السلطات المختصة في البلد المستورد بالمعلومات التالية :

(١) إسم وعنوان المصدر والمستورد ، وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسر معرفتها .

(٢) تسمية المادة حسب ما هو وارد في الجدول الأول .

(٣) كمية المادة التي ستتصدر .

- (٤) نقطة الدخول المتوقعة والتاريخ المتوقع للإرسال .
- (٥) أية معلومات أخرى تتفق عليها الأطراف .
- (ب) يجوز لأى طرف أن يتخذ تدابير رقابية أشد مما هو منصوص عليه في هذه الفقرة ، إذا رأى أن تلك التدابير مناسبة أو ضرورية .
- ١١- إذا قدم طرف إلى طرف آخر معلومات وفقاً للفقرتين ٩ و ١٠ من هذه المادة ، جاز للطرف الذى يقدم هذه المعلومات أن يطلب من الطرف الذى يحصل عليها أن يحافظ على سرية أنه عمليات صناعية أو نجارية أو مهنية أو أية عملية تجارية .
- ١٢- يقدم كل طرف إلى الهيئة سنوياً ، بالشكل والأسلوب اللذين تحددهما وعلى الاستهارات التى توفرها ، المعلومات المتعلقة بما يلى :
- (أ) الكميات المضبوطة من المواد المدرجة في الجدول الأول وفي الجدول الثاني ، ومصدر هذه الكميات ، إن كان معلوماً .
- (ب) أية مواد أخرى غير مدرجة في الجدول الأول أو الجدول الثاني يتبيّن أنها استخدمت في الصنع غير المشروع لمخدرات أو موئلات عقلية ، ويعتبر الطرف أن لها من الأهمية ما يكفى للفت نظر الهيئة إليها .
- (ج) طرائق التحوير أو الصنع غير المشروع .
- ١٣- تقدم الهيئة إلى اللجنة تقريرا سنوياً عن تطبيق هذه المادة وتقوم اللجنة دورياً ببحث مدى كفاية وملاءمة الجدول الأول والجدول الثاني .

١٤ - لا تنطبق أحكام هذه المادة على المستحضرات الصيدلية ولا على المستحضرات الأخرى التي تحتوى على مواد مدرجة في الجدول الأول أو في الجدول الثاني تكون مركبة على نحو يجعل من غير يسير استخدام هذه المواد أو استخلاصها بوسائل سهلة التطبيق.

(المادة ١٣)

المواد والمعدات

لتحتى الأطراف ما تراه مناسباً من تدابير لمنع الاتجار في المواد والمعدات وتحويل استعمالها إلى إنتاج أو صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة ، وتعاون لتحقيق هذه الغاية .

(المادة ١٤)

تدابير للقضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المخدرة وعمل الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية

١ - لا يجوز أن تكون أية تدابير تشندها الأطراف بموجب هذه الاتفاقية أقل تشدداً من الأحكام الواجبة التطبيق الرامية إلى القضاء على الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة ومؤثرات عقلية ، وإلى القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية بمقتضى أحكام اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٧١ بصيغتها المعدلة وإتفاقية سنة ١٩٧١

٢ - يتخذ كل طرف ما يراه ملائماً من التدابير لمنع الزراعة غير المشروعة للنباتات المحتوية على مواد مخدرة أو مؤثرات عقلية ،

مثـل خـشـخـاـشـ الـأـفـيـوـنـ وـشـجـيـرـاتـ الـكـوـكـاـ وـنبـاتـ القـنـبـ ، وـلاـسـتـصـالـ
إـمـاـ هوـ مـزـرـوعـ مـنـهـ بـصـورـةـ غـيرـ مـشـرـوعـةـ فـيـ إـقـلـيمـهـ . وـيـجـبـ أـنـ تـرـاعـىـ
فـيـ التـدـابـيرـ المـتـخـذـةـ حـقـوقـ الـإـنـسـانـ الـأـسـاسـيـةـ ، وـأـنـ تـولـىـ الـمـراـعـةـ
الـمـواـجـهـةـ لـلـاسـتـخـدـامـاتـ التـقـلـيدـيـةـ الـمـشـرـوعـةـ . حـيـثـ يـكـونـ هـنـاكـ دـلـيلـ
تـارـيـخـىـ عـلـىـ هـذـاـ اـسـتـخـدـامـ ، وـكـذـلـكـ لـحـمـاـيـةـ الـبـيـئةـ .

٣- (أ) يجوز للأطراف أن تتعاون على زيادة فعالية جهود القضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة. ويجوز أن يشمل هذا التعاون، في جملة أمور، تقديم الدعم، عند الاقتضاء، لتنمية ريفية متكاملة تؤدي إلى توفير بدائل مجدهية اقتصادياً للزراعة غير المشروعة. وتراعي عوامل مثل إمكانية الوصول إلى الأسواق، وتوافر الموارد، والظروف الاجتماعية الاقتصادية السائدة، قبل تنفيذ برامج التنميةريفية المذكورة. ويجوز للأطراف أن تتفق على أي تدابير مناسبة أخرى للتعاون.

(ب) تيسير الأطراف أيضاً تبادل المعلومات العلمية والتقنية وإجراء البحوث التي تعنى بالقضاء على الزراعة والمزروعات غير المشروعة.

(ج) تسعى الأطراف، متى كان لها حدود مشتركة إلى التعاون في برامج الاستئصال في مناطقها الواقعة على امتداد تملك الحدود.

٤- تتخذ الأطراف، بغية التخفيف من المعاناة البشرية والقضاء على الحوافز المالية للاتجار غير المشروع، ما تراه ملائماً من التدابير للقضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه. ويجوز أن تستند هذه التدابير، في جملة أمور، إلى

توصيات الأمم المتحدة ، والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة مثل منظمة الصحة العالمية ، وغيرها من المنظمات الدولية المتخصصة وإلى توصيات المخطط الشامل المتعدد التخصصات الذي اعتمدته المؤتمر الدولي المعنى بإساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها المعقود في عام ١٩٨٧ ، بقدر ما يدخل في اختصاص الوكالات الحكومية وغير الحكومية والجهود الخاصة المبذولة في مجالات الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل . ويجوز للأطراف أن تعقد اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف ترمي إلى القضاء على الطلب غير المشروع على المخدرات والمؤثرات العقلية أو التقليل منه .

٥ - للأطراف أن تتخذ أيضاً التدابير الازمة من أجل التبشير بإبادة المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني التي تكون قد ضبطت أو صودرت ، أو التصرف المشروع فيها ، ومن أجل أن تكون الكميات الازمة المشهود حسب الأصول بائتها من هذه المواد مقبولة كدليل .

(المادة ١٥)

الناقلون التجاريون

١ - تتخذ الأطراف التدابير المناسبة التي تكفل عدم استخدام وسائل النقل ، التي يشغلها الناقلون التجاريون ، في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ ، ويجوز أن تشمل هذه التدابير عقد ترتيبات خاصة مع الناقلدين التجاريين .

٢ - يلزم كل طرف الناقلدين التجاريين أن يتخلوا احتياطات معقولة لمنع استخدام ما لهم من وسائل للنقل في ارتكاب جرائم

منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣ . ويجوز أن تشمل هذه الاحتياطات ما يلي :

(أ) إذا كان محل العمل الرئيسي لناقل تجاري يقع في إقليم الطرف :

(١) تدريب العاملين على التعرف على الشحنات المشبوهة أو الأشخاص المشبوهين .

(٢) تنمية روح التزاهة عند العاملين .

(ب) إذا كان ناقل تجاري يقوم بعملياته في إقليم الطرف :

(١) تقديم كشوف البضائع مسبقا ، كلما أمكن ذلك .

(٢) ختم الحاويات بأختام يتذرر تزويرها ويمكن التتحقق من كل منها على حدة .

(٣) إبلاغ السلطات المختصة في أقرب فرصة ممكنة عن جميع الظروف المشبوهة التي قد يكون لها صلة بارتكاب جرائم منصوص عليها في الفقرة ١ من المادة ٣

٣ - يسعى كل طرف إلى ضمان تعاون الناقلين التجاريين والسلطات المختصة في نقاط الدخول والخروج وغيرها من مناطق المراقبة الجمركية بغية منع الوصول غير المأذون إلى وسائل النقل والبضائع ، وقصد تنفيذ التدابير الأمنية الملائمة .

(المادة ١٦)

المستندات التجارية ووسم الصادرات

- ١ - يستلزم كل طرف أن تكون الصادرات المشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية موثقة مستندياً حسب الأصول . وبالإضافة إلى مستلزمات التوثيق بمقتضى المادة ٣١ من اتفاقية سنة ١٩٦١ ومن اتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة ، والمادة ١٢ من اتفاقية سنة ١٩٧١ ، يجب أن تتضمن المستندات التجارية ، كالفاواتير وكشوف البضائع والمستندات الجمركية وسندات النقل وغيرها من مستندات الشحن ، أسماء المخدرات والمؤثرات العقلية التي يجري تصديرها حسب ما هو مبين في جداول اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة وإتفاقية سنة ١٩٧١ ، وأن تتضمن الكمية المصدرة واسم وعنوان كل من المصدر المستورد وكذلك اسم وعنوان المرسل إليه إن تيسر معرفتهما .
- ٢ - يستلزم كل طرف أن لا تكون شحنات المخدرات والمؤثرات العقلية الحارى تصديرها موسومة بصورة خاطئة .

(المادة ١٧)

التجارة غير المشروع عن طريق البحر

- ١ - تتعاون الأطراف إلى أقصى حد ممكن ، وبما يتفق مع القانون الدولى للبحار على منع التجارة غير المشروع عن طريق البحر .

- ٢ - يجوز للطرف الذى تكون لديه أسباب معقولة للاشتباه فى أن إحدى السفن التى ترفع علمه أو لا ترفع علمًا ولا تحمل علامات

تسجيل ، ضالعة في الاتجار غير المشروع ، أن يطلب مساعدة أطراف أخرى على منع استخدامها لهذا الغرض . ويجب على الأطراف التي يطلب إليها ذلك أن تقدم المساعدة المطلوبة منها في حدود الإمكانيات المتاحة لديها .

٣ - يجوز للطرف الذي تكون لديه أسباب معقولة للاعتقاد بأن إحدى السفن التي تمارس حرية الملاحة وفقاً للقانون الدولي ، وترفع علم طرف آخر أو تحمل علامات تسجيل خاصة به ، ضالعة في الاتجار غير المشروع ، أن يخطر الدولة التي ترفع السفينة علمها بذلك وأن يطلب منها إثباتاً للتسجيل ، ويطلب منها عند إثباته إذاً باتخاذ التدابير الملائمة إزاء هذه السفينة .

٤ - يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها أن تأذن للدولة الطالبة وفقاً للفقرة ٣ أو لمعاهدات نافذة بينهما أو لأى اتفاق أو ترتيب تتوصل إليه تلك الأطراف على أى نحو آخر ، بالقيام ، في جملة أمور ، بما يلى :

(أ) اعتلاء السفينة .

(ب) وتفتيش السفينة .

(ج) وفي حالة العثور على أدلة ثبت التورط في الاتجار غير المشروع ، اتخاذ ما يلزم من إجراءات إزاء السفينة والأشخاص والبضائع التي تحملها السفينة .

٥ - حيثما تتخذ إجراءات عملاً بهذه المادة ، يضع الطرفان المعنيان موضع الاعتبار الواجب ، الحاجة إلى عدم تهديد سلامة الحياة في

البحار ، وأمن السفينة والبضائع ، وعدم الإضرار بالمصالح التجارية والقانونية للدولة التي ترفع السفينة علمها أو لأية دولة معنية أخرى.

٦- يجوز للدولة التي ترفع السفينة علمها أن تعمد ، بما يتყق والتزامها الوارد في الفقرة ١ من هذه المادة ، إلى اخضاع الإذن - الذي تصدره لشروط يتفق عليها ، بينها وبين الطرف الطالبة ، بما في ذلك الشروط المتعلقة بالمسؤولية .

٧- للأغراض المتواحة في الفقرتين ٣ و ٤ من هذه المادة ، يستجيب كل طرف دون إبطاء للطلب الذي يرد من طرف آخر للاستفسار عما إذا كانت السفينة التي ترفع علمه مخولة بذلك ، ولطلبات الاستئذان المقدمة عملاً بالفقرة ٣ . ويعين كل طرف ، عندما يصبح طرفاً في هذه الاتفاقية ، سلطة أو عند الضرورة ، سلطات ، لتلقى هذه الطلبات والرد عليها . ويجب إبلاغ سائر الأطراف ، عن طريق الأمين العام ، بهذا التعيين ، في غضون شهر واحد من التعيين .

٨- على الطرف الذي يقوم بأى عمل وفقاً لهذه المادة أن يبلغ دون إبطاء الدولة التي ترفع السفينة المعنية عامتها بنتائج ذلك العمل .

٩- تنظر الأطراف في عقد اتفاقات أو ترتيبات ثنائية أو إقليمية لتنفيذ أحكام هذه المادة أو تعزيز فعاليتها .

١٠- لا يجوز أن تقوم بأى عمل طبقاً للفقرة ٤ من هذه المادة إلا سفن حربية أو طائرات عسكرية أو سفن أو طائرات أخرى تحمل علامات واضحة ويسهل تبين أدائها لمهام رسمية ولها الصلاحية للقيام بذلك العمل .

١١ - يولي الاعتبار الواجب في أي عمل يجرى وفقاً لهذه المادة لضرورة عدم التدخل في حقوق الدول الساحلية والالتزاماتها وممارستها لاختصاصها القضائي وفقاً للقانون الدولي للبحار وعدم المساس بتلك الحقوق والالتزامات والممارسة.

(المادة ١٨)

مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة

١ - تطبق الأطراف في مناطق التجارة الحرة وفي الموانئ الحرة تدابير لمنع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية^٤ والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني لا تقل شدة عن التدابير المطبقة فيسائر أنحاء أقاليمها.

٢ - تسعى الأطراف إلى:

(أ) مراقبة حركة البضائع والأشخاص في مناطق التجارة الحرة^٥ والموانئ الحرة ، ودخول ، بهذه الغاية ، السلطات المختصة تفتيش^٦ البضائع والسفن الداخلة والخارجة ، بما في ذلك قوارب الترفة^٧ وسفن الصيد^٨ ، وكذلك الطائرات والمركبات ، وعند الاقتناء ، تفتيش أطقم القيادة والمسافرين وأمتعتهم .

(ب) إقامة نظام والاحتفاظ به لكشف الشحنات التي يشتبه في أنها تحتوى على مخدرات ومؤثرات عقلية ومواد مدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني والتي تدخل إلى^٩ مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة التي تخرج منها .

(ج) إقامة أجهزة مراقبة والاحتفاظ بها في مناطق المرافق وأوصافها وفي المطارات ونقاط التفتيش الواقعة على الحدود في مناطق التجارة الحرة والموانئ الحرة.

(المادة ١٩)

استخدام البريد

١- تتخذ الأطراف ، طبقاً للالتزاماتها بموجب اتفاقيات الاتحاد البريدي العالمي ، وبما يتفق مع المبادئ الأساسية لنظمها القانونية الداخلية لكل منها ، تدابير لمنع استخدام البريد في الاتجار غير المشروع ، وتعاون فيما بينها تحقيقاً لتلك الغاية .

٢- تشمل التدابير المشار إليها في الفقرة ١ من هذه المادة ، على وجه الخصوص ما يلى :

(أ) إتخاذ إجراءات منسقة لتوقي ومنع استخدام البريد في الاتجار غير المشروع .

(ب) الأخذ بتقنيات للتحري والمراقبة ومتابعة استخدامها من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين ، بغية كشف ما يرسل بالبريد من شحنات غير مشروعة من المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد المدرجة في الجدول الأول والجدول الثاني .

(ج) اتخاذ تدابير تشريعية للتمكين من استخدام الوسائل الملائمة للحصول على الأدلة اللازمة للإيجراءات القضائية .

(المادة ٢٠)

المعلومات التي تقدّمها الأطراف

١ - تقدّم الأطراف إلى اللجنة ، بواسطة الأمين العام ، معلومات عن تنفيذ هذه الاتفاقية في أقاليمها ، وخاصة :

(أ) نصوص القوانين واللوائح التي تصدر تنفيذاً للاتفاقية .

(ب) تفاصيل حالات الاتجار غير المشروع الداخلة في اختصاصها القضائي ، والتي تعتبرها مهمة بسبب الاتجاهات الجديدة المكتشفة ، أو الكميّات ذات العلاقة أو المصادر التي حصل منها على المواد ، أو الأساليب التي استخدمها الأشخاص المشغلين في الاتجار غير المشروع .

٢ - تقدّم الأطراف هذه المعلومات بالطريقة وفي المواعيد التي تطلبها اللجنة .

(المادة ٢١)

اختصاصات اللجنة

تُخول اللجنة صلاحية النظر في جميع المسائل المتصلة بأهداف هذه الاتفاقية وخاصة المسائل التالية .

(أ) تقوم اللجنة على أساس المعلومات المقدمة إليها وفقاً للمادة ٢٠ ، باستعراض تنفيذ هذه الاتفاقية .

(ب) يجوز للجنة تقديم اقتراحات ووصيات عامة على أساس دراسة المعلومات الواردة من الأطراف .

- (ج) يجوز للجنة أن تلتف نظر الهيئة إلى أي أمور قد تكون لها علاقة باختصاصات الهيئة .
- (د) تتخذ اللجنة ، بشأن أية مسألة تحال إليها من الهيئة بموجب الفقرة ١ (ب) ، من المادة ٢٢ ، الإجراء الذي تراه مناسباً .
- (ه) يجوز للجنة عملاً بالتدابير المبينة في المادة ١٢ ، تعديل الجدول الأول والجدول الثاني .
- (و) يجوز للجنة أن تلتف نظر غير الأطراف إلى القرارات والتوصيات التي تعتمد其ا بموجب هذه الاتفاقية ، كى تنظر هذه الأطراف في اتخاذ تدابير بموجها .
- (المادة ٢٢)

ال اختصاصات الهيئة

١ - مع عدم الالخلال باختصاصات اللجنة المقتضى المادة ٢١ ، ومع عدم الالخلال باختصاصات الهيئة واللجنة المقتضى اتفاقية سنة ١٩٦١ واتفاقية سنة ١٩٧١ بصيغتها المعبدلة واتفاقية سنة ١٩٧١ :

(أ) إذا توافت لدى الهيئة ، بناء على نظرها في المعلومات المتاحة لها أو للأمين العام أو للجنة أو في المعلومات الواردة من أجهزة الأمم المتحدة أسباب تدعوها إلى الاعتقاد بأنه لا يجرى تحقيق أهداف هذه الاتفاقية فيما يتعلق باختصاصاتها ، جاز لها أن تدعو طرفاً ما أو أطرافاً إلى تقديم أية معلومات ذات صلة

(ب) فيما يتعلق بالمواد ١٢ و ١٣ و ١٦ :

(١) للهيئة بعد اتخاذ التدابير اللازمة وفقاً للفقرة الفرعية (أ) أن تهيب بالطرف المعنى ، إن رأت لزوماً لذلك ، أن يتخذ التدابير

العلاجية التي تبدو لازمة في هذه الظروف لتنفيذ أحكام المواد ١٢ و ١٣ و ١٦

(٢) على الهيئة، قبل اتخاذ إجراء موجب البند (٣) أدناه ، أن تحافظ على سرية مراسلاتها مع الطرف المعنى بموجب الفقرتين الفرعتين السابقتين .

(٣) إذا وجدت الهيئة أن الطرف المعنى لم يأخذ التدابير - العلاجية التي دعى إلى اتخاذها بموجب هذه الفقرة الفرعية ، جاز لها أن توجه أنظار الأطراف والمجلس واللجنة إلى المسألة . وأي تقرير تنشره الهيئة بموجب هذه الفقرة الفرعية يجب أن يتضمن أيضاً وجهات نظر الطرف المعنى إن طلب هذا الأخير ذلك .

٢ - يدعى أي طرف إلى ايفاد من عنته في اجتماع تعقد الهيئة وتباحث فيه بموجب هذه المادة مسألة تعنى ذلك الطرف بصفة مباشرة .

٣ - إذا لم تتخذ الهيئة بالاجماع قراراً في اطار هذه المادة ، في قضية ما ، وجب بيان وجهات نظر الأقلية .

٤ - تتخذ قرارات الهيئة في اطار هذه المادة بأغلبية ثلثي جميع أعضاء الهيئة .

٥ - على الهيئة عند اضطلاعها باختصاصاتها طبقاً للفقرة الفرعية ١ (أ) من هذه المادة ، أن تضمن سرية جميع المعلومات التي قد ترد إلى حوزتها .

٦ - لا تنطبق مسؤولية الهيئة في اطار هذه المادة على تنفيذ المعاهدات أو الاتفاقيات التي تعقدتها الأطراف وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية .

٧ - لا تطبق أحكام هذه المادة على المنازعات التي تنشأ بين الأطراف ، والتي تشملها أحكام المادة ٣٢

(المادة ٢٣)

تقارير الهيئة

١ - تعد الهيئة تقريراً سنوياً عن أعمالها يتضمن تحليلاً للمعلومات المتوفرة لديها ، وفي حالات مناسبة ، بياناً بالإيضاحات ، إن وجدت ، المقدمة أو المطلوبة من الأطراف ، بالإضافة إلى أية ملاحظات أو توصيات ترغب الهيئة في تقديمها . وللهيئة أن تعد ما تراه لازماً من المعلومات الإضافية . وتقدم المعلومات إلى المجلس عن طريق اللجنة التي قد تبدى من التعليقات ما تراه ملائماً .

٢ - يوافي الأمين العام الأطراف بتقارير الهيئة ثم ينشرها في وقت لاحق . وعلى الأطراف أن تسمح بتوزيعها دون قيد .

(المادة ٢٤)

تطبيق تدابير أشد مما تقتضيه هذه الاتفاقية

لأى طرف أن يتخذ تدابير أشد من التدابير المنصوص عليها في هذه الاتفاقية إذا رأى أن مثل هذه التدابير مناسبة أو لازمة لمنع أو وقف الاتجار غير المشروع .

(المادة ٢٥)

عدم الانتقاد من حقوق أو التزامات تعاهدية سابقة ليس في أحكام هذه الاتفاقية ما ينتقص من حقوق أو التزامات الأطراف فيها عقدي اتفاقية سنة ١٩٦١ ، واتفاقية سنة ١٩٦١ بصيغتها المعدلة واتفاقية سنة ١٩٧١

(المادة ٢٦)

التوقيع

يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية في مكتب الأمم المتحدة في فيينا ، في الفترة من ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٨ إلى ٢٨ شباط / فبراير ١٩٨٩ ، وبعد ذلك في مقر الأمم المتحدة في نيويورك حتى ٢٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ ، ذلك من جانب :

(أ) جميع الدول .

(ب) ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا .

(ج) منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي لها اختصاص في التفاوض بشأن الاتفاقيات الدولية في المسائل التي تشملها هذه الاتفاقية ، وفي إبرام تلك الاتفاقيات وتطبيقها ، مع انتساب الاشارات إلى الأطراف أو الدول أو الدوائر الوطنية ، في إطار الاتفاقية على هذه المنظمات في حدود اختصاصاتها .

(المادة ٢٧)

التصديق أو القبول أو الموافقة أو الأقرار الرسمي

١ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها أو لقبولها أو للموافقة عليها من جانب الدول ومن جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، وللأقرار الرسمي من جانب منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ . وتودع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة [والصكوك المتعلقة بالأقرار الرسمي ، لدى الأمين العام .

٢ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ، في صكوك إقرارها الرسمي ، مدى اختصاصها بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية .

كما تخطر هذه المنظمات الأمين العام بأى تعديل يطرأ على نطاق اختصاصها في المسائل التي تنظمها الاتفاقية.

(المادة ٢٨)

الانضمام

١ - تظل هذه الاتفاقية مفتوحة للانضمام إليها من جانب أية دولة ومن جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، ومن جانب منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ . ويصبح الانضمام نافذاً بآداب صك الانضمام لدى الأمين العام .

٢ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية ، في صكوك اقرارها الرسمي ، مدى اختصاصها بالمسائل التي تنظمها الاتفاقية كما تخطر هذه المنظمات الأمين العام بأى تعديل يطرأ على نطاق اختصاصها في المسائل التي تنظمها الاتفاقية .

(المادة ٢٩)

الدخول حيز التنفيذ

١ - تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ إيداع الصك العشرين من صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة من جانب الدول أو من جانب ناميبيا ، ممثلة بمجلس الأمم المتحدة بناميبيا .

٢ - بالنسبة لكل دولة تصدق على الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد إيداع الصك العشرين من صكوك التصديق

أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، أو بالنسبة لناميبيا ، ممثلة لمجلس الأمم الأمم المتحدة لناميبيا ، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التسعين الذي يلي تاريخ إيداع تلك الدولة ، أو ناميبيا ، صك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها .

٣ - بالنسبة لكل منظمة من منظمات التكامل الاقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ تودع صكًا متعلقاً بالاقرار الرسمي أو صك اذضمام ، تدخل الاتفاقية حيز النفاذ في اليوم التاسع والستين الذي يلي إيداع ذلك الصك ، أو في تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ عملاً بالفقرة ١ من هذه المادة ، أيهما لاحق.

(المادة ٣٠)

الانسحاب

١ - يجوز لأى طرف الانسحاب من هذه الاتفاقية في أى وقت باشعار كتابي يوجه إلى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - يصبح هذا الانسحاب فاقد المفعول بالنسبة للطرف المعنى بعد مرور سنة واحدة على تاريخ تلقى الأمين العام الإشعار .

(المادة ٣١)

التعديلات

١ - يجوز لأى طرف أن يقترح ادخال تعديل على هذه الاتفاقية . وعلي ذلك الطرف أن يرسل نص أى تعديل من هذا القبيل مشفوعاً بأسبابه إلى الأمين العام ، الذي يرسله إلى الأطراف

الأخرى ويسألهما ، ما إذا كانت تقبل التعديل المقترن . وإذا لم يرفض أي طرف تعديلاً مقترناً جرى تعميمه على هذا النحو خلال أربعة وعشرين شهراً من تعميمه ، اعتبر هذا التعديل مقبولاً ودخل حيز النفاذ ، بالنسبة للطرف المعنى ، بعد تسعين يوماً من إبداع ذلك الطرف لدى الأمين العام وثيقة تعبر عن موافقته على الالتزام بذلك التعديل .

٢ - إذا رفض أي طرف تعديلاً مقترناً ، كان على الأمين العام أن يتشاور مع الأطراف وأن يعرض الأمر ، مشفوعاً بأى تعليقات أبدتها الأطراف ، على المجلس إذا طلبت غالبية الأطراف ذلك . ويجوز للمجلس أن يقرر الدعوة إلى عقد مؤتمر وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٦٢ من ميثاق الأمم المتحدة . ويدرج أي تعديل ينبع من هذا المؤتمر في بروتوكول تعديل . ويلزم إبلاغ الأمين العام على وجه التحديد بالموافقة على الالتزام بهذا البروتوكول .

(المادة ٣٢)

تسوية النزاعات

١ - إذا نشأ نزاع بين طرفين أو أكثر بشأن تفسير هذه الاتفاقية أو تطبيقها ، كان على الأطراف أن تتشاور معاً لتسوية النزاع عن طريق التفاوض أو التحرى أو الوساطة أو التوفيق أو التحكيم أو اللجوء إلى الهيئات الإقليمية أو الإجراءات القضائية أو غير ذلك من الوسائل السلمية التي تختارها .

٢ - أى نزاع تتعدد تسويته بالطريقة الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة يحال بناء على طلب أى من الأطراف في الزراع ، إلى محكمة العدل الدولية للبت فيه .

٣ - إذا كانت منظمة من منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية المشار إليها في الفقرة الفرعية (ج) من المادة ٢٦ طرفاً في نزاع تتعدد تسويته بالطريقة الموضحة في الفقرة ١ من هذه المادة ، جاز لها أن تطلب إلى المخلص ، من خلال دولة عضو في الأمم المتحدة ، استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية وفقاً للمادة ٦٥ من النظام الأساس للمحكمة وتعتبر هذه الفتوى حاكمة للزراعة .

٤ - يجوز لكل دولة ، وقت توقيع هذه الاتفاقية أو التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها ، ولكل منظمة - إقليمية للتكامل الاقتصادي ، وقت التوقيع أو إيداع وثيقة الاقرار الرسمي أو الانضمام ، أن تعلن أنها لا تعتبر نفسها ملتزمة - بالفقرتين ٢ و ٣ من هذه المادة . وتكون الأطراف الأخرى في حل من الالتزام بالفقرتين ٢ و ٣ إزاء أى طرف يكون قد صدر عنه هذا الإعلان .

٥ - يجوز لأى طرف صدر عنه الإعلان وفقاً للفقرة ٤ من هذه المادة أن يسحب هذا الإعلان في أى وقت باشعار يوجه إلى الأمين العام .

(المادة ٣٣)

النصوص ذات العجية

تكون النصوص الأسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية لهذه الاتفاقية متساوية في الحجية .

(المادة ٣٤)

الوديع

تودع هذه الاتفاقية لدى الأمين العام للأمم المتحدة .
وإثباتاً لما تقدم ، قام الموقعون أدناه ، المفوضون بذلك حسب
الأصول ، بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في فيينا في نص أصل واحد ، في هذا اليوم الموافق
للتاسع من كانون الأول / ديسمبر من عام ألف وتسعمائة
وثمانية وثمانين .

الجدول الثاني	الجدول الأول
أنييليدريل الخل	الايفيدرين
الأسيتون	الايرغومترین
حمض الانثرانيل	الايرغوتامين
اثير الايثيل	حمض الليسر جيك
١ - فينيل - ٢ - بروبانون شبيه	حمض فينيل الخل البيبريدين
	الايفيدرين

وأملأح المواد المدرجة في هذا وأملأح المواد المدرجة في هذا
الجدول كلما أمكن وجود هذه الحدول كلما أمكن وجود هذه
الأملأح .

وزارة الخارجية

قرار رقم ٨١ لسنة ١٩٩٠

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٩٠ الصادر بتاريخ ١٢/٢٣/١٩٩٠ بشأن الموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والتي اعتمدتها مؤتمر الأمم المتحدة فيينا بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٣/٢/١٩٩١؛

قرر :

(ملدة وحيدة)

نشر في الجريدة الرسمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية التي اعتمدتها مؤتمر الأمم المتحدة فيينا بتاريخ ١٩٨٨/١٢/١٩

ويعمل بها اعتباراً من ١٣/٦/١٩٩١.

صدر بتاريخ ٢/٤/١٩٩١

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د. أحمد عصمت عبد المعبد